

Distr.: Limited
26 April 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الحادية والعشرون

فيينا، ٢٣-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢

مشروع التقرير

المقرّر: مارتن كريمر (النمسا)

إضافة

استخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

١- نظرت اللجنة، في جلستها الثامنة والتاسعة، المعقودتين في ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢، في البند ٨ من جدول الأعمال، المعنون "استخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية". وكانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة للنظر في هذا البند:

(أ) تقرير الأمين العام عن تعزيز التدابير المتخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل التصدي للعنف ضد المرأة (E/CN.15/2012/13)؛

(ب) مذكرة من الأمانة عن اجتماع فريق الخبراء المعني بتعزيز سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية (E/CN.15/2012/17)؛

(ج) تقرير الأمانة عن عمل فريق الخبراء المعني بقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (E/CN.15/2012/18)؛



(د) تقرير الأمين العام عن استخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية (E/CN.15/2012/22)؛

(هـ) تقرير عن اجتماع فريق الخبراء المعني بالقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، المعقود في فيينا، في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠١٢ (UNODC/CCPCJ/EG.6/2012/1)؛

(و) ملحوظات وتعليقات على القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (E/CN.15/2012/CRP.1)؛

(ز) مذكرة معلومات أساسية عن اجتماع فريق الخبراء المعني بالقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (E/CN.15/2012/CRP.2).

٢- وألقى الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال كلمة. وألقى رئيس قسم العدالة في شعبة العمليات في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كلمة استهلاكية. وألقى كلمات كل من ممثلي ألمانيا وتايلند والصين وجنوب أفريقيا وكندا. وألقى كلمة أيضاً المراقبان عن ليبيا والنرويج. وألقى كلمات أيضاً المراقبون عن منظمة العفو الدولية والرابطة الدولية لإصلاح قوانين العقوبات، والرابطة الدولية للقضاة والقضاة الابتدائيين لحاكم الشباب والأسرة، والحركة الكاثوليكية الدولية للشؤون الفكرية والثقافية (باكس رومانا)، والجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا، والمجلس الأكاديمي المعني بمنظومة الأمم المتحدة.

المداولات

٣- أكدت عدة متكلمين مجدداً على أهمية المعايير والقواعد، وأشاروا إلى الدور الذي اضطلعت به اللجنة في استحداثها. وأشار بعض المتكلمين إلى ما طرأ على اتجاهاات الجريمة من تغييرات استلزمت اتخاذ تدابير متعددة الجوانب مع مراعاة اختلافات النظم القانونية والاحتياجات من المساعدة التقنية. وشدد على أن الجهود التي تبذلها الدول ينبغي أن تركز على أبعاد منع الجريمة بحيث يتسنى إحراز تقدّم جيد التوقيت في مكافحة العنف ضد الأطفال والنساء. وفي هذا الصدد، أكدت مجدداً على أن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع الجريمة توفر الإطار اللازم. وأشار عدة متكلمين إلى القصور الذي يعترى تنفيذ ما وُضع بالفعل من معايير دولية بشأن عدالة الأحداث.

٤ - وشدد العديد من المتكلمين على أهمية القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء باعتبارها معلماً وأساساً للإصلاح الجنائي في جميع أنحاء العالم. وأثنى عدّة متكلمين على العمل الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالقواعد النموذجية الدنيا، وأعربوا عن دعمهم لاستعراض القواعد الذي يستهدف تحديداً تجسيد التطورات الأخيرة في العلوم الإصلاحية والممارسات الفضلى. واتفقت الآراء على أنّ التغييرات التي ستدخل على القواعد ينبغي ألا تستتبع تخفيض أيّ من المعايير القائمة. وشدد عدد من المتكلمين على الدور المركزي للمساعدة التقنية في تعزيز ودعم تنفيذ القواعد على نطاق واسع، باستخدام الموارد المتاحة على أفضل وجه.

٥ - ورحب عدّة مندوبين بالعمل الذي اضطلع به فريق الخبراء المعني بتعزيز سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية خلال اجتماعه المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وشدد المندوبون أيضاً على الأهمية البالغة التي يتّسم بها الحصول على المساعدة القانونية لضمان الحق في محاكمة عادلة وتعزيز عدالة وكفاءة نظم العدالة الجنائية، ورحبوا بالفرصة المتاحة لمواصلة دعم تلك الأهداف من خلال تطبيق مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة القانونية.

٦ - وشدد عدّة متكلمين على أهمية التصدي للعنف ضد المرأة، وأعربوا عن قلقهم من استمرار انتشار وتفشي هذا الشكل من العنف، الذي لا يبلغ عنه في حالات كثيرة بل ويُتغاضى عنه في بعض الأحيان. وسلّم بلزوم وضع أطر قانونية ومؤسسية شاملة لمنع العنف ضد المرأة والتصدي له، وأشار إلى الدور الهام لنظام العدالة الجنائية في هذا الصدد. وأشار بعض المتكلمين إلى التدابير ذات الصلة التي أُخذت في بلدانهم ودعوا إلى تعزيز منع الجريمة والعدالة الجنائية على كل من الصعيد الوطني والدولي بغية التصدي للعنف ضد المرأة.